TD/B/EX(16)/6

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL
TD/B/EX(16)/6
9 April 1998

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨

GE.98-50416

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٤
أولا -	المقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة عشرة	٥
	المقرر ٤٤٥ (دت-١٦): إجراء لمجلس التجارة والتنمية يتعلق بتنفيذ الأونكتاد لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً	٥
	المقرر ٤٤٦ (دت-١٦): مبادئ توجيهية بشأن كفاءة وعمل الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد	٧
	المقرر ٤٤٧ (دت-١٦): سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات	١١
	المقرر ٤٤٨ (دت-١٦): الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام	١٢
ثانيا -	المناقشة الافتتاحية	١٣
ثالثا -	متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة التجارة العالمية بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً (البند ٢ من جدول الأعمال)	٢٠
رابعا -	تنظيم عملية استعراض منتصف المدة وفقاً لإعلان ميدراند وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢ (البند ٣ من جدول الأعمال)	٢٥
	ألف - مشاورات حول كفاءة وعمل الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد	٢٥
	باء - استهلال استعراض منتصف المدة	٢٦
خامسا -	سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، وفقاً لمقرر الدورة التنفيذية الخامسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية (البند ٤ من جدول الأعمال)	٢٨
سادسا -	خطة التعاون التقني للأونكتاد للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ (البند ٦ من جدول الأعمال)	٣٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
سابعا -	مسائل أخرى (البند ٧ من جدول الأعمال)	٣٣
	ألف - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية	٣٣
	باء - المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة/المنظمة البحرية الدولية المعني بالحجز على السفن - قرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢	٣٣
	جيم - الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام	٣٤
	دال - الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد	٣٥
ثامنا -	المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل	٣٦
	ألف - افتتاح الدورة	٣٦
	باء - مكتب الدورة التنفيذية السادسة عشرة	٣٦
	جيم - إقرار جدول الأعمال	٣٦
	دال - تسمية الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لأغراض المادتين ٧٦ و٧٧ من النظام الداخلي للمجلس	٣٧
	هاء - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السادسة عشرة	٣٧

المرفقات

المرفق		
الأول -	جدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة عشرة للمجلس	٣٨
الثاني -	الحضور	٣٩

مقدمـــــة

١- عقدت الدورة التنفيذية السادسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨. وقد تألفت الدورة التنفيذية من جلستين هما الجلستان العامتان للمجلس ٨٩١ و٨٩٢. ويرد جدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة عشرة مستنسخاً في المرفق الأول أدناه.

أولاً- المقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة عشرة[1]

المقرر ٤٤٥ (دت-١٦): إجراء لمجلس التجارة والتنمية يتعلق بتنفيذ الأونكتاد لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- يحيط علما بتقرير الاجتماع الرفيع المستوى (WT/COMTD/12)؛

٢- يؤيد الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما فيها المساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نموا في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة[2]، ويلاحظ بعين الرضا أن هذا الإطار يرمي إلى ضمان أن تكون أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة مدفوعة بالطلب عليها من أقل البلدان نموا وأن تفي على نحو فعال بالحاجات التي ينفرد كل بلد منها بها؛

٣- يدعو أمانة الأونكتاد إلى القيام، في سياق برنامج عملها بشأن المسائل التي تهم أقل البلدان نموا، بما يلي:

(أ) المساهمة، من خلال التنسيق بين الوكالات، في توفير استجابة متكاملة للحاجة إلى المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا التي قدمت تقارير تقدر فيها حاجاتها والتي لم تعقد لها اجتماعات مائدة مستديرة قطرية تجريبية؛

(ب) المساعدة في تنقيح تقدير الحاجات حسب الاقتضاء؛

---

(١) للاطلاع على الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس في دورته التنفيذية السادسة عشرة، انظر الفصل الثاني وما يليه إلى الثامن.

(٢) عبارة "الإطار المتكامل" في هذا النص تشير إلى "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما فيها المساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نمواً في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة"، الذي ورد في وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/LDC/HL/1/Rev.1 المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

(ج) تقديم المساعدة عند الطلب إلى حكومات أقل البلدان نموا التي قدمت تقديراً لحاجاتها، في إعداد برنامج للتعاون التقني المتصل بالتجارة لعدة سنوات وذلك بالاشتراك مع وكالات أخرى/شركاء آخرين؛

(د) المساهمة، عند الطلب، مساهمة نشطة وتقديم الدعم التقني في تنظيم عمليات اجتماعات المائدة المستديرة على المستوى القطري المتوخاة في الفقرة ٥(هـ) و(و) من الإطار المتكامل؛

(هـ) المساهمة في إنشاء قاعدة بيانات قطرية متكاملة والحفاظ عليها في نطاق الإطار المتكامل؛

(و) المساهمة في تنفيذ، واستعراض، ورصد، وتقييم كل برنامج قطري من خلال تحسين عملية التنسيق مع المنظمات الأخرى المعنية؛

(ز) إدراج أنشطة الأونكتاد ضمن الإطار المتكامل في التقرير السنوي الذي تقدمه الأمانة عن التعاون التقني إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وإلى المجلس؛

(ح) ضمان أن تكون أنشطة التعاون التقني ذات الصلة القائمة في الأونكتاد، بما فيها البرامج القطرية المحددة والبرامج القطاعية وغيرها من البرامج المشتركة بين الوكالات، أنشطةً داعمة ومكملة ومعززة للتنفيذ الفعال لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى؛

٤- يدعو شركاء أقل البلدان نموا في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف إلى تقديم موارد كافية إلى الأونكتاد، حسب الاقتضاء، من مصادر خارجة عن الميزانية لتكميل اعتمادات الميزانية العادية المخصصة لتنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه وذلك وفقا للفقرة ٥(ي) من الإطار المتكامل؛

٥- يطلب إلى أمانة الأونكتاد ضمان توجيه انتباه المعنيين من لجان واجتماعات خبراء في الأونكتاد إلى نتائج المائدتين المستديرتين الموضوعيتين اللتين نظمتا في إطار الاجتماع الرفيع المستوى وذلك للنظر فيها واتخاذ إجراء المتابعة اللازم؛ وينبغي على وجه الخصوص إحالة النتائج المتعلقة بالتجارة إلى لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وإحالة النتائج المتعلقة بالاستثمار إلى لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، وإحالة النتائج المتعلقة بالمسائل الإنمائية الأوسع إلى لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية؛ ويُطلب إلى الأمانة أن تزود هذه اللجان بورقات تبين الخيارات في مجال السياسة العامة التي قد ترغب هذه اللجان في النظر فيها في ضوء النتائج؛

٦- يوصي بأن ينظر الأمين العام للأونكتاد في عقد اجتماع مخصص في أقرب وقت ممكن بشأن نظام الأفضليات المعمم، والنظام الشامل للأفضليات التجارية، والمبادرات الجديدة لصالح أقل البلدان نموا في مجال الوصول إلى الأسواق، وذلك بغية إتاحة فرصة للمسؤولين والخبراء من الدول الأعضاء لمناقشة التطورات الجديدة الرئيسية في مخططاتها الوطنية لنظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك استعراض أحكامها الخاصة لصالح أقل البلدان نموا، واقتراح تدابير لتقديم خدمات المشورة اللازمة لتعزيز الاستفادة من الوصول إلى السوق في إطار نظام الأفضليات المعمم، ومتابعة ورصد الاعلانات الصادرة في هذا الصدد

أثناء الاجتماع الرفيع المستوى؛ وينبغي توجيه انتباه لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية إلى تقرير هذا الاجتماع المخصص؛

٧- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تبدأ في أسرع وقت ممكن بإبلاغ المجلس، كل ستة أشهر، بالتقدم المحرز في أعمال تصميم وتنفيذ الأنشطة المتصلة بالاجتماع الرفيع المستوى، لا سيما الأنشطة المتصلة بما يلي:

(أ) الأعمال المتصلة بالتنسيق بين الوكالات على مستوى المقر وفي الميدان؛

(ب) الأولويات المقترحة التي يتم التوصل إليها بالتشاور مع وكالات أخرى لتنفيذ الجزء الخاص بها من نتائج الاجتماع الرفيع المستوى، على أن تضع في اعتبارها الموارد المتاحة والممكنة في المستقبل؛

(ج) تخصيص الموارد ذات الصلة، بما في ذلك القيام عند الإمكان بتحديد تقديرات الكلفة المتصلة بالأنشطة المشمولة بالميزانية العادية وبموارد من خارج الميزانية، بما في ذلك الأنشطة المدعومة من الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا؛

٨- يدعو الأمين العام للأونكتاد إلى النظر في الترتيبات المناسبة على المستوى المشترك بين الوكالات، وذلك بالتعاون مع المنظمات المعنية، لضمان التنفيذ المنسق لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى، وإلى تقديم تقرير إلى رئيس المجلس في أثناء المشاورات التي تعقد في شهر نيسان/أبريل لمواصلة النظر في المسألة في مجلس التجارة والتنمية؛

٩- يوصي بقيام مجلس التجارة والتنمية، في ضوء تقرير الأمين العام، بالنظر في أفضل السبل لتحقيق التنسيق الحكومي الدولي بين المنظمات المعنية بغية ضمان الكفاءة القصوى في تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى.

الجلسة العامة ٨٩٢
١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨

المقرر ٤٤٦ (دت-١٦): مبادئ توجيهية بشأن كفاءة وعمل الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد

في إطار الهيكل الحكومي الدولي الذي أنشئ في الأونكتاد التاسع، استعرض مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية السادسة عشرة، سير عمل آليته الحكومية الدولية، واعتمد المبادئ التوجيهية المبينة أدناه من أجل تحسين أساليب عمل تلك الآلية والارتقاء بمستوى أدائها. وسوف تقوم مختلف الهيئات على شتى مستويات هذه الآلية، وبدعم من الأمانة، بتطبيق هذه المبادئ التوجيهية بشكل مرن بغية ضمان أقصى قدر من الفعالية.

اعتبارات عامة

١- ينبغي أن يكون دور المكاتب دوراً نشطاً، سواء خلال دورات الهيئات المعنية أو أثناء الفترات الفاصلة بين هذه الدورات. وينبغي للمكاتب أن تعنى بالمسائل التنظيمية والإجرائية. وإذا أرادت المكاتب أن تتناول مسائل تتصل بإعداد القضايا الموضوعية، فينبغي لها أن تجتمع كمكاتب موسعة[(١)].

٢- ينبغي أن تتم صياغة الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد على نحو يكفل عقد اجتماعات الخبراء قبل انعقاد دورات اللجان المعنية وعقد دورات اللجان قبل انعقاد دورات المجلس.

٣- ينبغي إعلام الوفود بجميع الجوانب ذات الصلة بأي اجتماع قبل عقد الاجتماع بأربعة أسابيع على الأقل. وينبغي توزيع وثائق ما قبل الدورة في الوقت المحدد وبجميع اللغات.

٤- ينبغي تنظيم أفرقة لتناول مواضيع معينة فقط عندما تكون هذه الأفرقة قادرة على تقديم مساهمات تزيد من قيمة مناقشات الهيئات المعنية. وينبغي استشارة الدول الأعضاء مسبقاً فيما يتعلق بالمواضيع التي ستتناولها الأفرقة واختيار أعضاء الأفرقة. وينبغي أن يستند اختيار أعضاء الأفرقة إلى ضرورة ضمان تقديم عرض متوازن للمواضيع المختارة، فضلاً عن التوازن اللغوي والإقليمي. وينبغي إبلاغ البعثات الدائمة بالدعوات الموجهة إلى أعضاء الأفرقة أو الخبراء من بلدانها. وينبغي تزويد أعضاء الأفرقة بالمعلومات على النحو الملائم قبل عقد الاجتماعات، وينبغي لهم تقديم ملخصات مكتوبة لعروضهم من أجل توزيعها على المشتركين. وينبغي للوقت المخصص للأفرقة وعدد المشاركين فيها أن يكونا محدودين من أجل إتاحة ما يكفي من الوقت لإجراء المناقشات الحكومية الدولية. وينبغي تكليف مقرر بوضع ملخص مكتوب لمناقشات الأفرقة من أجل ضمان الصلة الضرورية بالمناقشة الحكومية الدولية.

٥- وبغية تحسين الشفافية وإتاحة أقصى قدر من المشاركة، ينبغي بصورة عامة تجنب عقد اجتماعات متزامنة أثناء أي دورة، كما أن المناقشات بشأن النصوص التي يجب اتخاذ قرارات بصددها، وبخاصة الاستنتاجات المتفق عليها، ينبغي أن تجرى عادة في جلسات عامة غير رسمية وليس في إطار مشاورات مغلقة.

٦- ينبغي إتاحة جميع المعلومات المتصلة بالاجتماعات، بما في ذلك الأعمال التحضيرية والوثائق والنتائج، على موقع الأونكتاد على شبكة الاتصالات العالمية، وينبغي اعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من ترتيبات الاجتماعات. وينبغي، من حيث المبدأ، إتاحة المعلومات المتعلقة بالتحضيرات والوثائق السابقة للدورة في أجل يسبق موعد الاجتماع بستة أسابيع.

٧- ينبغي للأمانة أن تعد ملخصات موجزة لجميع المناقشات الموضوعية غير الرسمية دون أن تنسب الآراء إلى فرادى الوفود.

---

(١) يتألف المكتب الموسع من أعضاء المكتب، ومن منسقي المجموعات الإقليمية، ومن الوفود المهتمة بالأمر.

مجلس التجارة والتنمية والفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

٨- ينبغي إعداد جدول أعمال دورات المجلس بطريقة تمكن المجلس من تناول جميع المسائل المحالة إليه في الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع. وينبغي أن يكون جدول الأعمال شديد التركيز.

٩- ينبغي للمجلس أن يبحث ويقيّم عمل اللجان وأن يحدد اتجاه العمل الجديد، ولا ينبغي له أن يكتفي بمجرد الإحاطة علماً بتقارير اللجان.

١٠- ينبغي أن يسعى المجلس إلى تحسين الاتساق بين دوراته ودورات اللجان من حيث اختيار البنود وإعداد الجدول الزمني بغية إتاحة وصول الخبرة الفنية لاجتماعات الخبراء إلى المجلس وتمكين اللجان من أخذ مداولات المجلس في اعتبارها.

١١- ينبغي للأعمال التحضيرية للجزء الرفيع المستوى، بما في ذلك اختيار الموضوع والرئيس وأعضاء الأفرقة، أن تكون شفافة وقائمة على أساس مشاورات مع جميع الدول الأعضاء.

١٢- ينبغي أن يكون موضوع الجزء الرفيع المستوى موضوعاً ذا أهمية دولية من أجل اجتذاب مشاركة رفيعة المستوى، وينبغي أن يتم اختيار موضوع الجزء الرفيع المستوى في النصف الأول من السنة. ومن حيث المبدأ، ينبغي وجود صلة مباشرة بين موضوع الجزء الرفيع المستوى وجدول أعمال دورة المجلس.

١٣- ينبغي أن تتاح للممثلين الرفيعي المستوى في الجزء الرفيع المستوى الفرصة لعرض آرائهم والمشاركة مشاركة كاملة على أن يعتبر الجزء الرفيع المستوى بمثابة مناقشة حكومية دولية رفيعة المستوى.

١٤- ينبغي للأمانة أن تعد بالسرعة الممكنة ملخصاً للمناقشات في الجزء الرفيع المستوى، وذلك قبل انتهاء الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية إذا سمح الوقت بذلك.

١٥- ينبغي تنسيق ومواءمة وقت عمل الفرقة العاملة مع عمل الهيئات ذات الصلة في نيويورك من أجل ضمان المراعاة التامة لآراء أعضاء الفرقة العاملة. كما ينبغي تنظيم عمل الفرقة العاملة بغية إتاحة ما يكفي من الوقت للأعضاء للنظر في الوثائق.

اللجان واجتماعات الخبراء

١٦- ينبغي تنظيم عمل اللجان بطريقة تمكنّها من أن تكرس نفسها للمسائل الموضوعية.

١٧- ينبغي لمكاتب اللجان، التي تنعقد وفقا للتشكيلة المناسبة، أن تواصل العمل بين دورات اللجان بغية معالجة أمور من بينها الأعمال التحضيرية لدورات اللجان واجتماعات الخبراء ومتابعة هذه الدورات والاجتماعات؛ وإعداد المواضيع المقترحة لجداول أعمال اللجان واجتماعات الخبراء؛ وتنظيم العمل؛ والوثائق.

١٨- ينبغي أن يتولى المجلس تحديد عدد اجتماعات الخبراء التي ستعقدها أية لجنة من اللجان.

١٩- ينبغي لكل لجنة من اللجان أن تنظر في النتائج التي تخلص إليها اجتماعات خبرائها وأن تناقش ما يترتب عليها من آثار من حيث السياسة العامة. وينبغي أن يعرض على اللجنة بيان من الأمانة يحدد طبيعة هذه الآثار على صعيد السياسة العامة والإجراءات الممكن اتخاذها.

٢٠- ينبغي للجان أن تضمن أن يكون الطلب هو المحرك في اختيار الموضوعات لاجتماعات الخبراء، وأن تكون الموضوعات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعمل اللجان وأن تراعى المسائل ذات الأهمية الراهنة بالنسبة للدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية. ويجب مراعاة المزايا النسبية للأونكتاد والخبرة الفنية للأمانة وقدرتها.

٢١- ينبغي للجان أن تناقش وتقيّم أنشطة التعاون التقني المتصلة ببرامج عملها وأن تقدم مقترحات إلى المجلس. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقوية التآزر بين الحوار والدراسة والتحليل في مجال السياسة العامة، والتعاون التقني.

٢٢- ينبغي للجان حيثما أمكن، وكنتيجة لعملها، أن تسعى إلى اعتماد استنتاجات متفق عليها تهمّ المجتمع الدولي والحكومات وأمانة الأونكتاد. وينبغي للتوصيات المتعلقة بالعمل الذي يتعين أن تضطلع به الأمانة أن تكون عملية وواقعية بحيث تراعي قدرة الأمانة.

٢٣- عندما تطلب اللجان من الأمانة أن تضطلع بعمل معين، ينبغي للأمانة أن تبلغ اللجان بصفة خاصة، ببرنامج العمل وبالموعد المرجّح لإنجاز العمل وبطرائق الإبلاغ.

٢٤- ينبغي أن تُعرض على اللجان، في الدورة التالية، تقارير مرحلية بشأن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها من قبل الأمانة. وينبغي أن تقدّم هذه التقارير المرحلية، التي ينبغي أن تشمل تقييماً للعمل المنجز، إلى المكاتب الموسعة قبل تقديمها إلى اللجان.

٢٥- تسمي الحكومات خبراءها الذين يحضرون اجتماعات الخبراء التي تعقد وفقاً للفقرة ١١٤ من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية". ويكون لجميع المشتركين في اجتماعات الخبراء مركز الخبير وهم يشاركون في الاجتماعات بصفتهم الشخصية. وفي جميع المسائل المتصلة بمشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء، ينبغي للأمانة أن تتعامل مع البعثات الدائمة. وتشجَّع الحكومات على تسمية خبراء غير حكوميين أيضا.

٢٦- ومن أجل تحسين فعالية اجتماعات الخبراء، ينبغي للأمانة تزويد الخبراء بمعلومات مناسبة عن الأونكتاد وأنشطته وإجراءاته وعن الطابع المتوقع لاجتماعات الخبراء المعنية.

٢٧- ينبغي للجنة التي تعقد اجتماعاً للخبراء أن تحدّد بوضوح جدول أعمال ذلك الاجتماع.

٢٨- ينبغي لاجتماعات الخبراء حيثما أمكن، وكنتيجة لأعمالها، أن تسعى لتحديد الخيارات الممكنة في مجال السياسة العامة فيما يتصل ببناء القدرات والمبادئ التوجيهية في مجال السياسة العامة.

٢٩- وعقب كل اجتماع من اجتماعات الخبراء، يوصى بأن يجتمع المكتب الموسع للجنة المعنية من أجل مناقشة نتائج ذلك الاجتماع.

٣٠- ومن أجل تيسير مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء وبالتالي المساعدة في تحسين فعالية هذه الاجتماعات، تشجّع الدول الأعضاء على استكشاف سبل لتعزيز هذه المشاركة، بطرائق منها المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد والموارد الأخرى الممكنة لتمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية.

الجلسة العامة ٨٩٢
١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨

المقرر ٤٤٧ (دت-١٦): سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

إن مجلس التجارة والتنمية،

يقرر أن تجتمع الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في أقرب وقت ممكن للقيام بما يلي:

(أ) استعراض "التقرير المتعلق بالوثائق والمنشورات" (TD/B/EX(15)/5) المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ و"التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات" (TD/B/EX(16)/3 وAdd.1) لكي تتحقق الدول الأعضاء من مدى انسجام السياسة المبينة فيه مع أهدافها بالنسبة إلى مجمل سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، مع مراعاة المناقشة الجارية في الجمعية العامة حول سياسة المنشورات في الأمم المتحدة ككل في ضوء تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/51/946) وتعليقات الأمين العام للأمم المتحدة عليه (A/52/685)، ولتمكين الدول الأعضاء من رصد اتساق منشورات الأونكتاد مع سياسة المنشورات؛

(ب) التوصية بأي تغييرات قد يلزم اعتمادها لبلوغ هذه الأهداف وكفالة دور الدول الأعضاء في هذه العملية.

الجلسة العامة ٨٩٢
١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨

المقرر ٤٤٨ (دت-١٦): الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يشير إلى الفقرة ١٠٧(أ) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/378)، والفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١، والفقرة ٥٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢،

يقرر ما يلي:

(أ) أن يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم في أقرب وقت ممكن إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية تقريراً مفصلاً عن الوفورات التي تم تحقيقها في أعقاب الأونكتاد التاسع وعملاً بالفقرة ٥٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢؛

(ب) أن تجتمع الفرقة العاملة على وجه الاستعجال لاستعراض الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام في أعقاب الدورة التاسعة للمؤتمر، بما في ذلك إعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية واصلاح الأمانة، ولتحليل المقترحات، عند طرحها، بشأن استخدام هذه الوفورات؛

(ج) أن تقترح الفرقة العاملة توصيات بشأن كيفية القيام، في دورة الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بتخصيص جزء من الوفورات التي تم تحقيقها فعلاً بغية تعزيز قدرات الأونكتاد، بما في ذلك قدراته في مجال التعاون التقني.

الجلسة العامة ٨٩٢
١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨

ثانيا- المناقشة الافتتاحية

٢- قال **الأمين العام للأونكتاد** إنه حضر في كاراكاس من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير، اجتماع مجموعة الـ ٢٤ الذي نوقشت فيه الأزمة المالية الآسيوية، وإنه ركز، في البيان الذي أدلى به أمام الاجتماع، على نقطتين رئيسيتين، تتعلق الأولى بآثار الأزمة المالية من حيث صلتها بالتجارة الدولية، وتتعلق الأخرى بالسياق العالمي الذي تحدث فيه الأزمة، أي اختلالات الاقتصاد الكلي الرئيسية الماثلة في الاقتصاد العالمي، وماذا يمكن عمله لتلافي تواتر تكرار الأزمات المالية والنقدية الكبرى.

٣- وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أوضح أنه حتى قبل وقوع الأزمة في آسيا، كان هناك اختلال في التوازن بين الاقتصادات الرئيسية في العالم، حيث ظهر اتجاه متنامٍ نحو حدوث فائض في الموازين التجارية وموازين الحسابات الجارية في كل من اليابان والاتحاد الأوروبي، وعلى النقيض من ذلك عانت الولايات المتحدة عجزا تجاريا متزايدا. ومع تأثير الأزمة المالية الآسيوية، يمكن أن يؤدي هذا الاتجاه إلى تردي آفاق التجارة الدولية ترديا شديدا، لأن الاقتصادات الآسيوية، التي تعد مصدرا رئيسيا من مصادر الطلب الكلي على الواردات في العالم، سيتعين عليها أن تتكيف مع الصدمة التي تواجهها وأن تقوم، لبعض الوقت على الأقل، بتخفيض وارداتها تخفيضا شديدا وزيادة صادراتها. وسيشير ذلك، بطبيعة الحال، مشكلة من سيتعين عليه امتصاص هذه الصادرات الإضافية في الاقتصاد الدولي في الوقت الذي لا يوجد فيه اتجاه رئيسي نحو الانتعاش بدافع من الطلب المحلي في اقتصادين من أهم الاقتصادات في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت أزمة الائتمان الطاحنة في الاقتصادات الآسيوية مبلغا لم يتحقق معه حتى الآن انتعاش مدفوع بالصادرات. بل على العكس من ذلك، كانت الفوائض الكبيرة التي تحققت في كانون الأول/ديسمبر في كل من جمهورية كوريا وتايلند ناجمة إلى حد كبير عن انخفاض حاد في الواردات وليس عن نمو الصادرات، لأن هذين الاقتصادين كانا يواجهان عوائق جمة تحول دون حصولهما على ائتمانات التصدير والتأمين وائتمانات استيراد المواد الخام والمدخلات التي يحتاجان إليها لتنشيط تجارتهما الخارجية. واستدرك قائلا في هذا الصدد إن بعض البلدان الكبيرة تتخذ الآن فيما يبدو خطوات ترمي إلى تيسير شروط حصول تلك الاقتصادات على ائتمانات التصدير.

٤- وفيما يخص المشكلة الثانية، وهي الحاجة إلى إيجاد سبل أفضل لتلافي توالي تكرار الأزمات، قال إن الدروس المستخلصة من أزمة أمريكا اللاتينية في الثمانينات لم تكن كافية لتلافي الأزمة الخطيرة التي شهدها المكسيك وغيره من بلدان أمريكا اللاتينية في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، ولم تُتح الدروس المستخلصة من هذه الأزمة الأخيرة تلافي الأزمة الجديدة في آسيا. وإن كان ذلك يدل على شيء فإنما على الحاجة إلى التواضع وإلى تقييم الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات تقييما متأنيا ومتوازنا. ومضى يقول إن أحدا لا يستطيع الادعاء أنه يحيط إحاطة تامة بأسباب هذه الأزمات أو سبل معالجتها ومنع حدوثها في المستقبل، وأكد أننا في غنى عن الاجابات المتعجلة أو الجاهزة أو المغرقة في التبسيط. ففي الماضي القريب، كان يعتقد أن مجرد توفير مزيد من الشفافية يكفي في حد ذاته ولكن هذا الاعتقاد أثبت فشله. فنحن في حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك، إلى شيء أقرب ما يكون في طبيعته إلى متتابعة ذات جدول أعمال ووقت متوفر أمامها لإجراء تقييم دقيق لطبيعة هذه الأزمات وأسبابها وإيجاد سبل أفضل لمنع حدوثها. فاللازم هو الارتقاء بالمؤسسات وتحسين الأدوات الكفيلة بمعالجة هذه الأزمات وليس إيجاد حل نهائي في إطار مجهود وحيد حاسم. وأوضح أن هذا النهج معروض في البلاغ النهائي الصادر في ختام اجتماع مجموعة الـ ٢٤ في ٩ شباط/فبراير.

٥- واستطرد قائلا إن مهمة الأونكتاد هي أن يعمل كمركز للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة يفضي إلى معالجة متكاملة للشؤون النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجية والانمائية من أجل تهيئة شروط مواتية للتنمية. وأشار إلى أن نهج الأونكتاد إزاء الأزمة المالية الآسيوية يقوم على الحاجة إلى تقييم مدى تأثير المشاكل المتصلة بالتدفقات المالية في التجارة الدولية والتنمية بصفة عامة. وأكد أن أكبر خطر يهدد حرية التجارة إنما هو التقلبات المفرطة في العلاقات النقدية والمالية تحديدا، وهذا ما يفسِّر انصراف أحد الاهتمامات الرئيسية للأونكتاد إلى التقييم الدقيق لما سيكون عليه هذا الأثر خلال السنة الجارية ليس في التجارة فحسب وإنما في آفاق التمويل القصير الأجل وتمويل الاستثمار في الحوافظ، والاستثمار الأجنبي المباشر، وفرص التنمية. وسيرصد الأونكتاد جميع هذه القضايا المترابطة رصدا دقيقا في العام القادم، سواء في إطار الأعمال المتعلقة بـ "تقرير التجارة والتنمية"، الذي سيفرد جزء كبير منه لتحليل الأزمات التي حدثت في الأعوام الأخيرة، أو في "تقرير الاستثمار العالمي" الذي سيسعى إلى تقييم آثار الأزمة التي تكتنف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمط التنمية في آسيا، أو ما يسمى بنموذج "الأوز الطائر". وبالإضافة إلى ذلك، سيعقد في أيار/مايو اجتماع خبراء لدراسة المشكلة في جانب الاستثمار في الحوافظ. وقال أيضاً إن الغرض الأساسي من هذه الجهود ينبغي أن يكون إعادة الثقة والاطمئنان إلى الأسواق المتضررة في أسرع وقت ممكن. وعلى ضوء ذلك، قد يكون مفيدا تخصيص جزء من دورة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر للنظر في الآثار العالمية للأزمة في التجارة والتنمية والاستثمار الأجنبي المباشر وفي سائر أشكال التمويل.

٦- قالت المتحدثة باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** (كوستاريكا) إنه بعد مضي عامين على مؤتمر ميدراند تواجه البلدان النامية تحديات لم يكن من المستطاع التنبؤ بها. وأكدت أن الأونكتاد، في أدائه لمهامه الرئيسية المتمثلة في إجراء التحليلات بغية توفير الارشادات في مجال السياسة العامة، يستطيع مساعدة البلدان على مواجهة التحديات المطروحة أمامها، وتحديد الأسباب الجذرية للمشكلات وايجاد حلول لها. وأشارت إلى أن محافل دولية عديدة تتناول بالبحث الأزمة في جنوب شرق آسيا، وأنه سيكون أمراً مؤسفاً لو لم يفعل الأونكتاد الشيء نفسه من منظور التجارة. وأوضحت أن مجموعتها ترحب بإفراد جانب من "تقرير التجارة والتنمية" لهذه الأزمة وكذلك بعقد مناقشات في اجتماع للخبراء، كما أكدت أن مجموعتها تتمنى لو تتاح لها الفرصة لمناقشة الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد مواصلة معالجة المسألة. ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد أن أحد أهداف الدورات التنفيذية للمجلس يتمثل في إتاحة المجال للدول الأعضاء لمناقشة القضايا العاجلة، والمناقشة الحالية تشهد على أن هذا النهج لا يزال صحيحاً.

٧- وفيما يتعلق بالفترة المفضية إلى الأونكتاد العاشر، قالت إنه ينبغي البت في جدول أعمال المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٩٨. وأشارت إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستعمل على إنشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر.

٨- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه يؤيد الأمين العام للأونكتاد فيما يتعلق بأهمية رصد التطورات المستجدة في آسيا وتأثيرها في التجارة، ورحب بما قدمه من مقترحات بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد في هذا الصدد. وأكد أن بلده لا يزال ملتزما كل الالتزام بتنفيذ نتائج الأونكتاد التاسع وبتحسين أداء الآلية الحكومية الدولية. وأوضح أن بلده يرى أن على الدول الأعضاء أن تستخدم استعراض منتصف المدة لتحديد الكيفية التي أثر بها ما قام به الأونكتاد من عمل تحليلي وبحوث في مجال السياسة العامة وما قدمه من مساعدة في صياغة هذه السياسة في التغيرات التي طرأت على السياسات الوطنية والحقائق المحلية. وقال إن من شأن إجراء تقييم صريح ومفتوح أن يمهّد السبيل إلى الأونكتاد العاشر.

٩- وأردف قائلاً إن المبادئ التوجيهية التي قدمها نائب رئيس المجلس بشأن فعالية الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وأدائها ستساعد بالتأكيد مساعدة كبيرة في تشجيع النظر في القضايا الموضوعية بأقصى قدر من الشفافية والفعالية. وأكد أيضاً أن وفده يؤيد بقوة مشروع المقرر المتعلق بسياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، ورأى أن من الضروري منح الفرقة العاملة ولاية تتيح لها البدء في استعراض تلك السياسة في نيسان/أبريل.

١٠- وأوضح أخيراً أن تشديد إعلان ميدراند القوي على حاجات أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا، يستدعي بذل جهود أقوى وأكثر تكاملاً في جميع أقسام أمانة الأونكتاد، وأن الأولوية العالية الواجب إيلاؤها لأقل البلدان نمواً ينبغي أن تجد تعبيراً لها في تخصيصات الموارد. وختم قائلاً إن وفده يؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق بين الأونكتاد والمنظمات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة.

١١- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (جنوب أفريقيا)، إن أحد السبل إلى بدء العمل بشأن أزمة شرق آسيا هو عقد حلقة دراسية بدعوة من الأمين العام للأونكتاد وتحت إشرافه، لمساعدة الوفود على ترتيب ما لديها من معلومات وتبادل الآراء. وطلب إلى رئيس المجلس أن يواصل النظر في القضية بغية التوصل إلى قرار نهائي.

١٢- وقال ممثل **المملكة المتحدة**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي**، إن الأزمة الآسيوية تؤثر في جميع البلدان، وأن على الأونكتاد أن يؤدي دوراً في دراسة الأزمة من منظور التجارة والتنمية. وأوضح أن من شأن ذلك أن يتيح فرصة للنظر في النماذج الانمائية القائمة وإمكانية تنقيحها. وأكد أن الأزمة المالية الآسيوية مسألة معقدة وأنها لم تنتهِ بعد. وشدد على ضرورة تلافي الإغراء بالتعجل في استخلاص الدروس أو التوصل إلى استنتاجات مغرقة في التبسيط. ودعا إلى التمييز بين ثلاث مراحل عند النظر في الأزمة وهي: إدارة الأزمة في الأجل القصير؛ وعملية استخلاص النتائج؛ والنظر فيما يمكن عمله لتلافي الأزمات في المستقبل. وأشار إلى أن المرحلة الراهنة هي مرحلة إدارة الأزمة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى التغطية التي ستفرد للمشكلة في "تقرير التجارة والتنمية" وفي المجلس في تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بمسألة عقد حلقة دراسية لهذا الموضوع، أوضح أن الاتحاد الأوروبي يتعاطف مع الفكرة، ولكنه يرى أن من السابق لأوانه عقد هذا الاجتماع، وأن الموضوع من الأهمية بحيث يفضَّل تناوله في إطار الآلية الحكومية الدولية. وختم قائلاً إنه يمكن اتخاذ الأزمة موضوعاً في اجتماع الجزء الرفيع المستوى من المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

١٣- وقال ممثل **الهند** إن على الأونكتاد أن يضطلع بمجموعة من الأنشطة فيما يتعلق بأزمة شرق آسيا بحيث يُفحص نموذج النمو الدينامي في شرق آسيا في أزمته الراهنة بغية استخلاص الدروس من ذلك. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يرى أن من الخطأ الاستعجال في عقد حلقة دراسية، ولكن مع أن أحدا لا يستطيع الادعاء أنه يحيط بجميع جوانب الأزمة فإن لهذه الأزمة تأثيرا حقيقيا، وأي ضوء يُلقى على المشكلة من شأنه أن يساعد صانعي السياسة على الاستجابة بإجراءات مستنيرة قدر الإمكان. فإن كان من الخطأ تعجـّل الأمور بلهفة فمن الخطأ أيضاً الانتظار حتى انقضاء الأزمة ووقوع الضرر قبل الإتيان بعمل ما. واستصوب فكرة عقد حلقة دراسية وقال إنه ينبغي أن ينظر إليها بعين الاعتبار. وأوضح أنه من الممكن أيضاً عقد دورة تنفيذية، وأن المهم في كل ذلك هو بدء العمل على وجه السرعة.

١٤- وقال ممثل **الصين** إن بلده يعلق أهمية كبيرة على الأزمة المالية الآسيوية. فمثلما أدى ارتفاع معدلات النمو في آسيا إلى ارتفاع النمو في الاقتصاد العالمي، فإن الأزمة في آسيا ستفضي كذلك إلى انخفاض الطلب والنمو العالميين، ومن هنا فإن الأزمة قضية عالمية. ولذلك يؤيد وفده فكرة عقد حلقة دراسية أو أي اجتماع آخر دون إبطاء بغية دراسة الأزمة وتحديد السبل الكفيلة بمنع حدوث ظواهر مماثلة في المستقبل. وأضاف قائلاً إن الصين من جانبها ستبذل قصارى جهدها لمواصلة التعاون مع جيرانها ومع صندوق النقد الدولي لمواجهة العاصفة. وأكد أنه لن يجري تخفيض لقيمة العملة الصينية بل ستُتخذ تدابير مناسبة لامتصاص النتائج السيئة المترتبة على الأزمة. واستطرد قائلاً إن بلده سيسعى إلى بلوغ معدل نمو قدره ثمانية في المائة بتوسيع الإنفاق على الهياكل الأساسية والبيئة بغية زيادة الطلب. وستُطبق أيضاً إصلاحات مالية.

١٥- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية** (تايلند) إنه ينبغي توجيه مساهمة الأونكتاد نحو إعادة الثقة والطمأنينة. وأكد أن وفده يرحب بالمقترحات الداعية إلى تناول الأزمة في "تقرير التجارة والتنمية" وفي "تقرير الاستثمار العالمي"، وكذلك في الجزء الرفيع المستوى من المجلس، وأنه يؤيد فكرة عقد حلقة دراسية للنظر في المسألة. ومع أن الأزمة لم تنقضِ بعد فمن المفيد أن تتعظ بها البلدان منذ الآن. وأوضح أن توقيت الحلقة الدراسية يمكن أن يُترك لتقدير الأمين العام للأونكتاد.

١٦- وقال ممثل **مصر** إن إعلان كاراكاس الثاني مفيد وينبغي تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأونكتاد. وأضاف قائلاً إن وفده يؤيد فكرة عقد حلقة دراسية تأخذ في الاعتبار جميع أبعاد الأزمة بغية تلافي حدوث أزمات مماثلة في المستقبل. وأوضح أنه لا يتفق مع الاتحاد الأوروبي بشأن إرجاء الأونكتاد لأي نشاط في هذا الصدد. ومن الواضح أن أحداً لا يستطيع الوقوف على جميع أسباب الأزمة وأن هذه الأزمة تنتشر بسرعة، ولذلك فمن المهم التعجيل في تحليلها بغية مساعدة جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، على استخلاص الدروس المناسبة. واستحسن تخصيص جانب من الجزء الرفيع المستوى من المجلس للنظر في الأزمة.

١٧- وقال ممثل **اليابان** إن الأزمة لا تمس جنوب شرق آسيا فحسب وإنما شرق آسيا عموماً، وهي أزمة شديدة التعقيد وأنه من المهم للدول الأعضاء في الأونكتاد أن تدرك ما حدث بغية تلافي حدوث أزمات مماثلة في المستقبل. ولكن نظرا إلى الطابع المعقَّد للحالة على وجه التحديد، فمن السابق لأوانه مناقشتها في الأونكتاد أو في أي مكان آخر قبل الحصول على صورة متكاملة للأزمة. وأوضح أن ولاية الأونكتاد تشمل مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، وأن الأونكتاد لم يشارك حتى الآن في أي عملية من عمليات الطوارئ الجارية في شرق آسيا. ورأى أخيراً أنه حتى إذا آن الأوان لعقد الحلقة الدراسية فإن على الأونكتاد أن يدعو المنظمات الدولية المساهمة فعلاً في العمليات الجارية في آسيا إلى المشاركة، وأنه ينبغي أن تستند المناقشات إلى عناصر إسهام هذه المنظمات حتى يكون لالتقاء هذا الجمع حول الموضوع معنى.

١٨- وقال ممثل **سويسرا** إن جميع البلدان تأثرت بالأزمة، وإن على الأونكتاد أن يرى ما يمكن عمله لتلافي تكرار هذه الأزمات في المستقبل. وأوضح أن وفده لا يعارض فكرة عقد حلقة دراسية تحت إشراف الأمين العام للأونكتاد.

١٩- وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة، قال إنه من المقرر أن يدعو رئيس المؤتمر إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بغية تواصل الزخم السياسي للأونكتاد التاسع، وإنه من المهم بالنسبة لمكانة الأونكتاد أن يوثق

في عمل هذا الاجتماع. وفيما يتعلق بسياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، وهي عنصر أساسي من عمل الأونكتاد، رأى أنه يجب إشراك الدول الأعضاء في صياغتها، لأن صانعي السياسات الحكومية هم من يطلع، في المقام الأول، على منشورات الأونكتاد.

٢٠- وقال ممثل **جامايكا** إنه ينبغي وصف "أزمة شرق آسيا" بأنها مشكلة تتعلق بالتدفقات المالية العالمية وما يتصل بها من سياسات محلية. ورأى أن أزمة شرق آسيا هي أزمة فريدة ومختلفة عن الأزمات الأخرى إلا أنها تتقاسم معها خيطا مشتركا ألا وهو مشكلة التدفقات المالية العالمية. وأضاف قائلا إن للأونكتاد تاريخا طويلا في تناول روابط القضايا التجارية والإنمائية والنقدية وأن له ولاية واضحة لإجراء التحليلات. ولئن كان من الأفضل تحليل الحدث بعد انتهائه، فثمة حاجة أيضا إلى تحليل التطورات الآنية للحالة لمساعدة صانعي السياسة على الاستجابة لها. ورأى أن من الخطأ انتظار أن تثقل الأزمة ببلواها على عامة الناس لأن التصدي لها في الوقت المناسب خليق بتحسين مستويات المعيشة، بل وإنقاذ الأرواح. وأكد أن الأونكتاد سيهمل قضية أساسية بالنسبة إلى التنمية إن هو لم يناقش هذه المسألة. وقد يفوت الأوان إن هو انتظر حتى صدور "تقرير التجارة والتنمية" في الدورة الخريفية للمجلس، وإذا ما اكتفى الأونكتاد بعقد حلقة دراسية تحت إشراف أمينه العام فلن يكون ذلك مدخلا جديا لهذه المسألة الخطيرة. وأعرب عن أمله في أن ينتهج الأونكتاد نهجا تطلعيا وشجاعا مقرونا بالحذر لأن استجابته للمسألة ستحدد ما إذا كان منظمة هامشية أم لا.

٢١- وقال المتحدث باسم **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** (فنزويلا) إن الأونكتاد التاسع منح الأونكتاد ولاية واضحة لدراسة التدفقات المالية والنمو والتنمية. وأكد أن هذا في حد ذاته يتيح للأونكتاد ولاية للنظر في أزمة شرق آسيا، وإن كان هناك عدد من العوامل الأخرى التي تقدم مسوغات إضافية. فهناك أولا صلة واضحة بين الأزمة والتحليل الاقتصادي الكلي، ويجب النظر بمزيد من التأني في الادعاء الشائع بأن الحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي يؤدي بصفة آلية إلى النمو والاستقرار. ثانيا، الأزمة آخذة في الانتشار بسرعة من بلد إلى آخر ولذلك فهي ليست مجرد أزمة مالية. وأكد أن فهم الآلية يقتضي بؤرة تركيز جديدة في النهج المتبع إزاء هذه المشكلة. ثالثاً، يمكن أن يساهم الأونكتاد مساهمة أساسية بالتركيز على العلاقة بين النظام النقدي والمالي من جهة والتجارة والتنمية من جهة أخرى. وخلاصة القول إن الأونكتاد خليق بأداء دور هام في تحليل أزمة شرق آسيا، وعليه أن يفعل ذلك على مستويات مختلفة، بما في ذلك الجزء الرفيع المستوى من المجلس، و"تقرير التجارة والتنمية" وآليات أخرى. كما ينبغي أن يتناول الأونكتاد مسألة التدفقات المالية العالمية في سياق التجارة والتنمية بصفة مستمرة. وأعرب عن أمله في أن يتمكن الأمين العام للأونكتاد من تقديم توصيات بشأن كيفية العمل.

٢٢- وقال **الرئيس** إن أزمة شرق آسيا أزمة معقدة تؤثر في التجارة والتنمية، ولا يبدو أن تأثيرها الإقليمي والعالمي قد انتهى بعد. وأشار إلى أن عددا من البلدان تؤيد فكرة عقد حلقة دراسية في المستقبل القريب. ولكن لم يظهر بعد توافق واضح في الآراء في هذا الشأن. ولذلك، استصوب بحث المسألة في المستقبل القريب للبت في كيفية العمل.

٢٣- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إنه على الرغم من أن أحدا لا يستطيع الادعاء أنه يحيط تماماً بجميع الأسباب الكامنة وراء الأزمة فإن جوانب عديدة منها سبق تحديدها في التحليلات التي نشرت، ومنها تحليلات أعدها الأونكتاد نفسه. ورأى أنه يمكن تصنيف المشاكل في ثلاث فئات. تتعلق الفئة الأولى فيها

بمسائل ذات طبيعة بنيوية تتصل بتصميم النظام، أي هل النظام الحالي الضابط للمسائل النقدية والمالية هو أفضل النظم أم أن هناك مجالا للتحسين. ولا تتعلق الفئة الثانية من المواضيع بتصميم النظام في ذاته، أي المؤسسات والأدوات، وإنما بالتنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي، أي كيفية تحسين وتجويد تنسيق السياسات بين البلدان بصفة عامة. وتتعلق الفئة الثالثة من المشاكل بالمظاهر الملموسة للمشاكل وأوجه القصور في تصميم النظام أو في التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي، وهي تتخذ صورة مشاكل قصيرة الأجل، كالآثار الواقعة في التجارة، ومشاكل الائتمان الطاحنة، وانهيار التدفقات المالية، والقطاع المصرفي، وديون الشركات، وزيادة تدابير الحماية.

٢٤- وأردف قائلا إنه سبق للأونكتاد أن تصدى لمعظم هذه المسائل في الوقت المناسب. وكانت الرسالة الأساسية في "تقرير التجارة والتنمية" لعام ١٩٩٠ أن فترة التسعينات ستطغى عليها التقلبات المالية، ولذلك وُجِّه الانتباه أيضاً إلى عدم جودة التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي بين الاقتصادات الكبرى. واستغرب أن هذا الموضوع الأخير، على أهميته بالنسبة للأزمة، لم يكد يذكر في المناقشات، وعزا ذلك إلى حساسية آثاره بالنسبة للسياسات التي تنتهجها اقتصادات بعينها كالاتحاد الأوروبي أو اليابان. وأكد أن الاقتصاد العالمي لن يخرج من الأزمة إذا ما بقي اقتصاد رئيسي واحد، هو اقتصاد الولايات المتحدة، هو المصدر الوحيد دون غيره للطلب العالمي على الواردات، كما يرجح أن يكون الوضع في الأشهر القليلة القادمة على الأقل. وعلى النحو نفسه، تصدى الأونكتاد في مناسبات عديدة لخطر زيادة تدابير الحماية التجارية، واستفحال أزمة ائتمانات التصدير، ومشاكل القطاع المصرفي.

٢٥- ومضى يقول إن هناك بالطبع مشاكل أخرى لم تعالَج بعد معالجة كافية، مثل مسألة ديون الشركات. ولو كانت الأزمة الآسيوية أزمة نظام مصرفي بصفة أساسية لأمكن معالجتها ببساطة عن طريق تحسين قواعد الحيطة المالية والتدابير الإشرافية المنطبقة على ذلك النظام المصرفي. ولكن الأمر ليس كذلك، فثمة عوامل أخرى أيضا، وبخاصة ارتفاع مديونية قطاع الشركات. وكان للديون التي اقترضتها من الخارج الشركات الخاصة غير المصرفية والمؤسسات في جمهورية كوريا وتايلند وماليزيا دور عظيم الشأن في الأزمة.

٢٦- والحاصل أن معظم هذه المشاكل سبق أن أثارها الأونكتاد وغيره من المؤسسات، وقد اقتُرحت في بعض الحالات حلول ملموسة، بينما لا يزال ينبغي عمل الكثير في حالات أخرى ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق في الآراء بشأن الحلول الممكنة لها. ولذا فهو يرى أنه لا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يجري مزيدا من النقاش المستنير والمنظم في هذه المجالات، وأن ما يلزم ليس محاولة على شاكلة بريتون وودز، أي عقد مؤتمر رئيسي لمرة واحدة يحسم فيها الموضوع، وإنما مسيرة متوازنة ومتأنية يغطي جدول أعمالها جميع القضايا المعنية. واستبعد أن تقوم بهذه العملية مؤسسة واحدة فقط، لأن هناك مسائل تتصل بالتجارة بينما هناك مسائل أخرى تقع في دائرة اختصاص صندوق النقد الدولي أو غيره من المؤسسات. ولذلك فالمجال يتسع لمؤسسات عديدة مختلفة كي تقدم مساهمات ذات جدوى، إلا أن ذلك سيستغرق بعض الوقت، ولا يعمد المجتمع الدولي عادة إلى التصرف في هذه المشاكل على هذا الوجه إلا إذا لم يكن أمامه خيار آخر.

٢٧- واستطرد قائلا إنه يمكن، بطبيعة الحال، القيام بعمل مفيد في بعض المجالات، خاصة فيما يتعلق بالرصد، كالتساؤل، مثلا، عن أثر الأزمة في التجارة؟ وكيف ستؤدي الأزمة إلى تغيير نمط التجارة في عام

١٩٩٨؟ وهل ستساهم في توسيع حجم التجارة أم تؤدي إلى انكماشها؟ وكيف ستتأثر المشاركة في التجارة؟ وما هي الاتجاهات المقبلة لمناهضة إغراق واعتماد تدابير مضادة للحمائية؟ وأكد أنه لا توجد لهذه الأسئلة أجوبة جاهزة، وأنه ينبغي عقد مشاورات لتحديد كيف يمكن أن يساهم الأونكتاد في التغلب على مشاكل التجارة، وائتمانات التصدير والتأمين، وتدابير الحماية. فإذا تم الاتفاق على سبل بلوغ هذه الأهداف فإنه يمكن حينذاك حل مسألة الحلقة الدراسية، لأن المشكلة لا تتعلق بما إذا كان يتعين عقد حلقة دراسية أو اجتماع رسمي بقدر ما تتعلق بالهدف المنشود.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٨- أحاط المجلس علما في الجلسة العامة ٨٩١ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، بالبيانات التي أدلي بها واتفق على أن يبحث، في المستقبل القريب، كيفية العمل بشأن الأزمة المالية لشرق آسيا.

ثالثاً - متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة التجارة العالمية بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٩- تحدث ممثل **فرنسا** باسم الممثل الدائم لفرنسا الذي ترأس المشاورات المفتوحة المتعلقة بدور الأونكتاد في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً فقال لدى عرضه مشروع المقرر TD/B/EX(16)/L.1 إن الأونكتاد شارك في الاجتماع الرفيع المستوى على صعيد الأمانة فقط. إلا أن اعتماد مشروع المقرر سيكون إيذاناً بموافقة الأونكتاد الرسمية، على الصعيد الحكومي الدولي، على التوصيات التي اعتمدها الاجتماع، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة (WT/LDC/HL/1/Rev.1). وتنص أحكام مشروع المقرر على دعوة أمانة الأونكتاد إلى المشاركة الكاملة في تنفيذ مقررات الاجتماع الرفيع المستوى وأنشطة الأونكتاد الجارية المتصلة بذلك، كالبرامج القطرية المتكاملة، على أن تدمج في هذا المجهود الأنشطة المقررة بالتعاون مع المنظمات الأخرى. وأضاف قائلاً إن مختلف مستويات الآلية الحكومية الدولية ستنظر في توصيات الموائد المستديرة المواضيعية والإعلانات المقدمة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. وأوضح أن المسألة الأخيرة ستكون أيضاً موضوع اجتماع خبراء مخصص يعقده الأمين العام للأونكتاد. وطلب إلى الأمانة أن تبقي المجلس، بانتظام، على علم بتقدم العمل، ودعا الأمين العام للأونكتاد إلى مباشرة مناقشات بشأن آلية التعاون بين الوكالات.

٣٠- وقال ممثل **بنغلاديش**، متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً**، إنه لا يزال يتعين عمل الكثير في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، وأنه لا يمكن لوم أقل البلدان نمواً لشعورها بخيبة الأمل. فالعرض البياني الذي كان يتعين أن يغطي كافة من يرغب من أقل البلدان نمواً في ذلك لم يحدث، ولم تقارن البيانات المستقلة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق. فلم تنقل إلى أقل البلدان نمواً أي معلومات، ولم يتصل بعلمها أي إشعار في هذا الشأن. ولم تنشأ بعد أي آلية للمتابعة.

٣١- وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً تحث الوكالات الراعية على اتخاذ تدابير أسرع وتأمل في أن يؤدي الأونكتاد الدور المنوط به في مجال المتابعة. وعلى الأونكتاد، إذا اقتضى الأمر، أن يعيد تجهيز نفسه وأن يوجه آلته الادارية والبرنامجية لتحقيق تلك الغاية دون إضاعة مزيد من الوقت. وأوضح أن السلسلة التالية من المناسبات ستكون عقد موائد مستديرة في عواصم أقل البلدان نمواً، وأن على الأونكتاد أن يوفر لها دعماً منسقاً وفعالاً. وأكد أن على الأونكتاد أن يبرز مناظير التنمية من خلال التدابير التنفيذية وأن يساعد أقل البلدان نمواً في تعبئة الموارد اللازمة للبرامج القطرية المتكاملة.

٣٢- وأردف قائلاً إن أقل البلدان نمواً تعتبر أن لآلية المتابعة على الصعيدين الحكومي الدولي والمؤسسي أهمية حاسمة في جهودها الرامية إلى التأسيس على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى، وأنه ينبغي إنشاء هذه الآلية دون مزيد من الإبطاء. أما بالنسبة للأونكتاد نفسه، فإن أقل البلدان نمواً تثق ثقة تامة في قدرته على تحقيق النتائج.

٣٣- وقال ممثل مصر إن الاجتماع الرفيع المستوى أتاح للمجتمع الدولي مناسبة هامة لزيادة فرص تجارة أقل البلدان نمواً، وفقاً لإعلان سنغافورة، عن طريق توفير المساعدة التقنية، وتيسير وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، وتهيئة بيئة تساعد أقل البلدان نمواً على تنفيذ الاصلاحات والتدابير. وشدد على أهمية الانتقال إلى نظام اقتصادي عالمي يسوده العدل والإنصاف، وأكد أن على الأعضاء الرائدين في المجتمع الدولي أن يضطلعوا بدورهم في سد الثغرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والإسهام في تكاليف هذه العملية. وإن كان قد أعرب عن أسفه لعدم فتح الاجتماع الرفيع المستوى لجميع أعضاء الأونكتاد أو مركز التجارة الدولية.

٣٤- وأردف قائلاً إن مصر تثني على الدور الريادي الذي يضطلع به الأونكتاد في توفير المساعدة لأقل البلدان نمواً، وتدعو الأونكتاد إلى أداء دور نشط في تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى. وأشار إلى أنه ينبغي، بعد تقييم احتياجات جميع أقل البلدان نمواً، توسيع نطاق البرنامج ليشمل جميع البلدان النامية.

٣٥- وقال إن مصر ترحب بالإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى. إلا أن تنظيم موائد مستديرة تعنى بأقطار محددة وتستغرق ساعة واحدة لم يتح النظر بالتفصيل في احتياجات أقل البلدان نمواً من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وشدد على أهمية النظر في متطلبات جميع أقل البلدان نمواً في أسرع وقت ممكن.

٣٦- وأضاف قائلاً إن بعض البلدان النامية، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، اتخذت مبادرات لمساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الإنمائية، وأعرب عن أمله في أن تظهر البلدان المتقدمة سخاءً أكبر في مساعدة أقل البلدان نمواً، دون أي شروط، لإدماجها في الاقتصاد العالمي. وأوضح أن مصر هي من بين البلدان النامية التي أعلنت عن اتخاذ مبادرة لصالح أقل البلدان نمواً في الاجتماع الرفيع المستوى. وتنطوي المبادرة على تخفيض التعريفات الجمركية على طائفة واسعة من المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ وتدريب المسؤولين عن التجارة؛ وإبداء الاستعداد لاستضافة ندوة ينظمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لمناقشة القضايا المتصلة بانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية. وقال إن وفده سيجري مشاورات مع المنظمات والبلدان المعنية في هذا الشأن وسيبلغ مجلس التجارة والتنمية بالتطورات.

٣٧- وأعرب عن أسفه لتراجع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية وبقائها عند مستوى يقل كثيراً عن الهدف المنشود وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وأعرب عن أمله في توفير المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً على وجه السرعة في سياق الإطار المتكامل وفي إنشاء آلية للمتابعة سواء داخل الأونكتاد أو في إحدى الوكالات الأخرى المعنية في أقرب وقت ممكن.

٣٨- وقال ممثل النرويج إنه، في إطار الأولوية التي تمنحها السياسة الانمائية النرويجية لأقل البلدان نمواً، تعلق حكومته أهمية كبيرة على الاجتماع الرفيع المستوى ومتابعته، وترحب بالفرصة السانحة لتشجيع الأخذ بنهوج أكثر تكاملاً إزاء التجارة والتنمية وفيما بين الوكالات سواء في جنيف أو على نطاق المنظومة عموماً. وأعرب عن أسفه لعدم تمكن الأونكتاد من المشاركة في رعاية الاجتماع الرفيع المستوى، وإن كان ذلك لا يمنع الأونكتاد من الاضطلاع بدور نشط في عملية المتابعة.

٣٩- وأضاف قائلاً إن مشروع المقرر يكمل ويستوفي الولاية المتينة الممنوحة للأونكتاد بشأن الأعمال المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وأكد أن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لا يمثل مسؤولية جديدة تلقى على عاتق الأونكتاد فحسب وإنما فرصة سانحة له أيضاً. ونظراً إلى مسؤوليته عن تنسيق الأعمال المتصلة بأقل البلدان نمواً، حسبما تأكد في برنامج عمل باريس واستعراض منتصف المدة العالمي، يتمتع الأونكتاد بخلفية فريدة تتيح له التصدي للمشاكل الحقيقية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي الجديد. وأكد أن الوقت قد حان لترجمة العمل الممتاز المعروض سنوياً في "التقارير المتعلقة بأقل البلدان نمواً" إلى مشورة تسدى بشأن السياسة العامة إلى فرادى أقل البلدان نمواً في سياق الإطار المتكامل.

٤٠- وأخيراً، قال إنه يرحب بالنداء الوارد في مشروع المقرر لتعزيز التنسيق بين الوكالات، ولكنه يرى أن الحكومات الأعضاء تتحمل أيضاً مسؤولية عن تنسيق سياساتها ومواقفها في مختلف الوكالات.

٤١- وقال ممثل **المملكة المتحدة**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي**، إن البند قيد النظر يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يؤيد تأييداً كاملاً الاجتماع الرفيع المستوى. وأكد أن لا سبيل إلى تحقيق أهداف الاجتماع الرفيع المستوى ما لم تحملها الوكالات الست المعنية على محمل الجد، وأن مفتاح النجاح يكمن في اتباع كل من الوكالات الست نهجاً متكاملاً. ولا ينبغي أن يتصور الأونكتاد أو أي وكالة أخرى أنه يستطيع العمل بمعزل عن الآخرين. ودعا إلى وضع مؤشرات عن التقدم الذي تحرزه البرامج وعن تأثيرها في البلدان، وأشار إلى ضرورة وضع جدول زمني واضح للعمل والاتفاق على عملية الرصد والتقييم. وأكد أن ترجمة عمليات تقييم احتياجات فرادى أقل البلدان نمواً إلى برامج تنفيذية تعرض على المانحين للنظر فيها سيتطلب بذل جهود كبيرة.

٤٢- وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يساوره قلق إزاء نقص المعلومات عن الموارد المالية والبشرية التي يتعين على الأونكتاد تقديمها في إطار مساهمته في فرادى البرامج القطرية، وأكد أنه يجب تزويد المجلس بمعلومات مفصلة في هذا الصدد. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق أيضاً لعدم تعيين مقرر خاص لأقل البلدان نمواً بعد مضي عامين على الأونكتاد التاسع.

٤٣- وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يلتمس من الأمانة معلومات عن المواضيع التالية: سياق العمل المنشأ بين أمانة الأونكتاد وأمانات الوكالات المتعاونة الأخرى؛ والمناقشات المعقودة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد بشأن أفكار المنظمة الخاصة بآلية المتابعة؛ وهل يضطلع بالأنشطة مكتب المنسق الخاص أم الشعبة ذات الصلة على أن يؤدي المنسق الخاص دوراً تنسيقياً. وأكد أن الاتحاد الأوروبي لا يتوقع الحاجة إلى توفير أي موارد إضافية للأونكتاد كي يضطلع بأنشطة التنسيق الداخلي، وأنه يطلب تأكيداً لذلك من الأمانة.

٤٤- وقال ممثل **اثيوبيا** إنه لمن المشجع أن تكون الوكالات الست المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى ملتزمة بالتعاون الوثيق في تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. ولكنه أكد أن النجاح يتوقف على مدى استعداد الشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً لتوفير الموارد اللازمة. ولذلك لا تمثل الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن تنفيذ الأونكتاد لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى سوى بداية.

٤٥- وأضاف قائلاً إنه طُلب إلى الأمين العام للأونكتاد، في مشروع المقرر، أن ينظر في عقد اجتماع مخصص بشأن نظام الأفضليات المعمم، وهي مسألة تتسم بالأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وأوضح أن

مشاكل أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالفرص القائمة للوصول إلى الأسواق ذات الأفضليات تتمثل في أنها لا تدرك تمام الإدراك وجود هذه الفرص أو في أنها تفتقر إلى الموارد المؤسسية والبشرية اللازمة للاستفادة منها. وحث على عقد الاجتماع المذكور في أقرب وقت ممكن بمشاركة واسعة من مسؤولي أقل البلدان نمواً.

٤٦- وأردف قائلاً إن التنفيذ الكامل للاطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة يتطلب تعزيز القدرات في الأونكتاد. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ خطوات، في أسرع وقت ممكن، لتعزيز مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية.

٤٧- وأعربت المتحدثة باسم **مجموعة الـ٧٧ والصين** (كوستاريكا) عن ارتياحها لمشروع المقرر وكررت تضامن مجموعتها التام مع أكثر الأعضاء ضعفاً في مجموعة الـ٧٧، أي أقل البلدان نمواً. وقالت إن مجموعة الـ٧٧ تود أيضاً أن تكرر تأييدها التام للجهود التي تبذلها الأمانة من أجل تنفيذ أعمال متابعة الاجتماع الرفيع المستوى.

٤٨- وأكد ممثل **أوغندا** أن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى تستوجب من كل وكالة السعي إلى تنفيذ التزاماتها بالتساوق مع الوكالات الأخرى. وشدد، في هذا الصدد، على أهمية الإسراع في تعيين منسق خاص لأقل البلدان نمواً. وقال إن ثمة حاجة إلى التنسيق على المستوى الوطني، وأعرب عن أمله في أن تستطيع أمانة الأونكتاد الاستجابة لطلبات مختلف الحكومات التي تحتاج إلى مساعدة في هذا الصدد. وأشار إلى أن أوغندا طلبت المساعدة لعقد اجتماع مائدة مستديرة. وقال إنه يتطلع إلى عقد الاجتماع المخصص لنظام الأفضليات المعمم والنظام الشامل للأفضليات التجارية، كما دعا إلى ذلك مشروع المقرر، وأعرب عن أمله في أن يتيح الاجتماع تبصرة أقل البلدان نمواً بطرق الإفادة من نظام الأفضليات المعمم. وقال إنه في غنى عن التنويه بأهمية التنسيق بين الوكالات، وأعرب في هذا الصدد، عن أمله، في أن يعمل الأونكتاد على تعجيل هذه العملية، نظراً لما لديه من خبرة في تنسيق أنشطة أقل البلدان نمواً في منظومة الأمم المتحدة.

٤٩- وقال ممثل **السودان** إن الالتزامات المقطوعة في الاجتماع الرفيع المستوى لم تترجم بعد إلى حقيقة واقعة، ولذلك لا بد من أن يتخذ الشركاء الانمائيون لأقل البلدان نمواً إجراءات سريعة. وأكد أن الأونكتاد يتمتع بالوسائل والخبرات اللازمة لتمكينه من أداء دور رئيسي في تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى، بالاشتراك مع الوكالات الأخرى. وأضاف أنه حالما تبدأ الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر فإنه ينبغي أن يكون من بين الأهداف وضع تدابير تتعلق بالسياسات الوطنية والدولية من أجل تعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

٥٠- وقال ممثل **هايتي** إن الأونكتاد هو خير من يستطيع تنسيق المتابعة من بين جميع الوكالات المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى. فهو يضطلع منذ أمد بعيد بدور رئيسي في منظومة الأمم المتحدة في التصدي للقضايا المتصلة بأقل البلدان نمواً، وكان نشطاً في هذا المجال قبل عقد الاجتماع الرفيع المستوى بوقت طويل، خاصة في إطار تنفيذ برنامجي عمل باريس لأقل البلدان نمواً في الثمانينات والتسعينات، وكذلك في سياق نتائج الأونكتاد التاسع. كما أن الأونكتاد مكلف بمتابعة كامل توصيات الاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وما يتصل بذلك من مشاكل كضعف الهياكل الأساسية العمرانية. ولذلك على الأونكتاد أن يتشاور مع الوكالات الأخرى للاضطلاع بدور ريادي في تنسيق متابعة

الاجتماع الرفيع المستوى، ودعا أمانة الأونكتاد إلى أن تبذل ما بوسعها لضمان كفاءة عملية المتابعة. إلا أنه أكد، في هذا الصدد، أنه يشاطر الوفود الأخرى قلقها إزاء عدم كفاية الموارد المتاحة للأمانة.

٥١- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد**، في معرض رده على الاتحاد الأوروبي، إن الآلية الحالية المشتركة بين الوكالات التي صممت أساساً من أجل تقديم استجابة متكاملة لتقييم احتياجات البلدان التي لا تشملها العروض البيانية الاثنتا عشرة الأولى، سيستمر تشغيلها في شكلها الحالي. وفيما يتعلق بآلية المتابعة، أشار إلى المناقشات المعقودة مع منظمة التجارة العالمية، وإلى أن أمانة الأونكتاد تؤيد اقتراح المنظمة الحفاظ على الآلية الحالية المشتركة بين الوكالات وإنشاء وحدة إدارية صغيرة للغاية في مركز التجارة الدولية تقوم بتوفير الدعم والخدمات اللوجستية، على أن يساهم كل من المنظمة والأونكتاد بجزء من وقت موظفيه. وأكد أن مركز التجارة الدولية لا يرى مانعاً من اتباع هذه الطريقة، التي تشبه إلى حد ما الطريقة المتبعة في حالة برنامج المساعدة التقنية المتكاملة لمجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى. وأكد أيضاً أن الأونكتاد لا يحتاج إلى موارد إضافية لتغطية أنشطة التنسيق الداخلي لديه، وأوضح أن الأونكتاد سيستخدم لهذا الغرض بعض الموارد الاضافية المخصصة لميزانيته المتعلقة بالتعاون التقني في إطار الباب ٢١ من الميزانية. وأكد أن الشُعب ستضطلع بأنشطة المتابعة القطاعية، وأن المنسق الخاص سيكون مسؤولاً عن تنسيق ذلك العمل، وفي بعض الحالات عن تنظيم الدعم المقدم للأعمال التحضيرية لعمليات تقييم الاحتياجات، طالما كانت هذه العمليات تشمل بلداً بأكمله وعدداً من القطاعات فيه.

٥٢- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن وفدها يرى من المفيد توفير تقارير دورية عن كيفية سير أعمال التنسيق الداخلي، خاصة بعد أن يتم تعيين المنسق الخاص. وأوضحت أنه يمكن بطبيعة الحال توفير هذه التقارير في شكل غير رسمي.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥٣- اعتمد المجلس في الجلسة العامة ٨٩٢ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، مشروع المقرر TD/B/EX(16)/L.1 وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يضع موضع التنفيذ الفوري الأجزاء ذات الصلة من التوصيات الواردة في المقرر. (للاطلاع على نص المقرر ٤٤٥ (د ت - ١٦)، انظر الفصل الأول).

رابعا - تنظيم عملية استعراض منتصف المدة وفقاً لإعلان ميدراند وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ألف - مشاورات حول كفاءة وعمل الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد

٥٤- قال ممثل **المغرب**، متحدثا بصفته نائب رئيس المجلس ومخبراً عن المشاورات غير الرسمية التي قام بإجرائها، إن من النتائج الهامة التي توصل إليها الأونكتاد التاسع القرار بإعادة هيكلة الآلية الحكومية الدولية لكي تعكس برنامج عمل الأونكتاد الأكثر تركيزاً، وإن تنفيذ ذلك القرار كان مرضياً بوجه عام، إذ إن الآلية الجديدة تقوم بأعمالها الآن منذ سنتين. وفي الوقت ذاته، لا يمكن توقع أن يخلو أي تغيير رئيسي من المشاكل وقد واجهت الاجتماعات الأولى للآلية الحكومية الدولية عددا من الصعوبات وحالات سوء الفهم مما أثر على طريقة عمل الآلية بل وأثّر أحيانا على فعاليتها.

٥٥- وفيما يتعلق باللجان، نشأت صعوبات فيما يخص مثلا عدم كفاية الترابط بين مناقشات الأفرقة والمناظرات الحكومية الدولية، والأهمية المفرطة التي أوليت للمسائل الإجرائية. أما بصدد اجتماعات الخبراء فيبدو أن اللجان لا تستفيد بالقدر الكافي من النتائج التي تخلص إليها هذه الاجتماعات. وإضافة إلى ذلك، لم يتم دائما استخدام الأفرقة على أفضل وجه، بينما اكتنف الغموض اختيار مواضيع اجتماعات الخبراء وارتباطها بجداول أعمال اللجنة ومركز المشتركين في أغلب الأحيان.

٥٦- وخلال المشاورات التي عقدها، أكدت الوفود من جديد اقتناعها بأن الهيكل الحالي للآلية الحكومية الدولية على النحو الذي أُنشئت به في الأونكتاد التاسع، لا يزال يقوم بدور حاسم في ترجمة القرارات المتخذة في ميدراند إلى تدابير ذات صلة وملموسة وفي الإسهام، بدعم من الأمانة، في إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي. ورأى أعضاء المجلس الذين شاركوا في المشاورات أن اعتماد المبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة TD/B/EX(16)/L.2 من شأنه أن يساعد على تحسين أساليب العمل وتعزيز الفعالية. وينبغي تنفيذ المبادئ التوجيهية تنفيذا تاما وعلى الفور بدعم من الأمانة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة.

٥٧- وقال ممثل **المكسيك** إنه يرحب بالمبادئ التوجيهية حيث إن هناك حاجة إلى تنسيق أعمال المجلس واللجان واجتماعات الخبراء، وكذلك الأعمال التي تضطلع بها الأمانة. وينبغي توجيه انتباه خاص لتوزيع الوثائق بجميع اللغات، في الوقت المناسب بغية تيسير اشتراك الدول الأعضاء في الاجتماعات.

٥٨- وقالت المتحدثة بلسان **مجموعة الـ ٧٧ والصين** (كوستاريكا) إنها ترحب بالجهود التي يجري بذلها من أجل ضمان استخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة، إلا أن هذه الجهود يجب ألا تصرف انتباه الدول الأطراف عن المهمة الحقيقية للأونكتاد.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥٩- قرر المجلس في جلسته العامة ٨٩٢ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، إقرار مشروع المبادئ التوجيهية ذات الصلة بكفاءة وعمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد الذي قدمه نائب رئيس المجلس (TD/B/EX(16)/L.2) وقرر أن تدخل المبادئ التوجيهية حيز النفاذ على الفور. (وللاطلاع على المقرر ٤٤٦ (د ت - ١٦)، انظر الفصل الأول).

باء - استهلال استعراض منتصف المدة

٦٠- اقترح **الرئيس** أن يستهل المجلس عملية استعراض منتصف المدة التي يفترض أن تنتهي، في بادئ الأمر، إلى دورة تنفيذية للمجلس تعقد في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وفي هذا الصدد، عممت الأمانة وثائق غير رسمية تبين الإجراءات المتخذة في تنفيذ نتائج الأونكتاد التاسع والإجراءات التي لا يزال يتعين اتخاذها (UNCTAD/ISS/Misc.93 وAdd.1). وسوف تعقد دورتان من المشاورات الرسمية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، ويمكن عقد مشاورات غير رسمية قبل ذلك. وقال إنه سيطلب من الممثل الدائم للمغرب، وهو نائب رئيس المجلس، أن يرأس المشاورات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء وأن يقدم تقريرا إلى المجلس بهذا الشأن في ١٠ تموز/يوليه.

٦١- وقال ممثل **المملكة المتحدة**، متحدثا بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إن من المهم إرساء معالم وأهداف وأساليب لاستعراض منتصف المدة وكذلك تجنب انتشار الاجتماعات غير الرسمية والمجادلات الإجرائية. وينبغي ألا تقتصر الغاية المنشودة من استعراض منتصف المدة على مجرد تحديد الأعمال التي أنجزت والأعمال التي لم تنجز. ذلك أن من المهم بحث مسائل مثل الحاجة إلى تعزيز الترابط بين الأعمال التحليلية للأونكتاد وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها. وقد يكون من المفيد أن يصدر الأمين العام للأونكتاد ورقة موجزة بشأن عملية الاستعراض.

٦٢- وقال ممثل **النرويج**، إن استعراض منتصف المدة ينبغي أن يركز على برنامج العمل وأن ينقح المجالات ذات الأولوية في ضوء الخبرة المكتسبة منذ الأونكتاد التاسع. وينبغي أيضاً أن يستفاد منه كجزء من الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر. ووفده يساوره القلق إزاء فكرة تجزئة الاستعراض إلى مراحل مختلفة، إذ أنه يرى ضرورة تواصله في عملية متكاملة.

٦٣- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إنها تشاطر ممثل النرويج بعض مساور القلق التي أبداها. فينبغي منح الشطر الرفيع المستوى من استعراض منتصف المدة الأهمية التي يستحقها ويمكن تنظيم عملية الاستعراض في اليوم السابق على أو في نفس يوم انعقاد الجزء الرفيع المستوى من المجلس في دورته الخامسة والخمسين.

٦٤- وقال المتحدث بلسان **المجموعة الأفريقية** (جنوب أفريقيا) إن وفده يؤيد تأييدا تاما مقترحات رئيس المجلس.

٦٥- وقال ممثل كندا إن من المهم تحديد الجدول الزمني لاستعراض منتصف المدة وأهدافه بأسرع وقت ممكن. وبالنظر إلى أهمية الاستعراض يمكن عقد اجتماع الشطر الرفيع المستوى أثناء اجتماع الجزء الرفيع المستوى للمجلس، أو بعده أو قبله مباشرة. ومن المأمول تجنب الإكثار من الاجتماعات غير الرسمية.

٦٦- وقال ممثل المغرب متحدثا بصفته نائب رئيس المجلس، إن استعراض منتصف المدة سيكون شفافا تماما ولن يستغرق وقتا طويلا. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان احترام الضوابط الأساسية للعمل الحكومي الدولي، مثل الالتزام بجدول المواعيد واتباع جدول الأعمال.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٦٧- استهل المجلس في جلسته العامة ٨٩٢ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، عملية استعراض منتصف المدة. وفي قيامه بذلك، وافق على أن يتولى الممثل الدائم للمغرب، وهو نائب رئيس المجلس، الاضطلاع بالعمل غير الرسمي والرسمي لعملية الاستعراض وأن يقدم تقريرا عن ما يتوصل إليه من نتائج إلى الدورة التنفيذية للمجلس في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وسيكون الهدف من الاستعراض هو تحديد مدى تنفيذ الولاية المحددة في ميدراند من حيث برامج العمل والإصلاحات المؤسسية، وتحديد المهام المتبقية التي يتعين إنجازها قبل الأونكتاد العاشر، بما في ذلك إجراء أي تعديل يلزم من أجل الوفاء بالالتزامات المعقودة في ميدراند؛ وتقديم توصيات بشأن برنامج العمل وجداول أعمال اجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الخبراء في الفترة المؤدية إلى الأونكتاد العاشر. وسيتشاور الرئيس مع الأمين العام للأونكتاد ومع رئاسة الأونكتاد التاسع (جنوب أفريقيا) بشأن كيفية استكمال عملية الاستعراض، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية الاستجابة لطلب الجمعية العامة بأن تفضي العملية إلى عقد اجتماع رفيع المستوى يقدم مساهمة للأونكتاد العاشر.

خامسا - سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، وفقاً لمقرر الدورة التنفيذية الخامسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦٨- كان معروضا على المجلس كي ينظر في هذا البند، الوثائق التالية:

"تقرير عن الوثائق والمنشورات: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/EX(15)/5)؛

"تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات" (TD/B/EX(16)/3 وAdd.1)؛

"مشروع مقرر مقدم من رئيس مجلس التجارة والتنمية".

٦٩- ذكّر **نائب الأمين العام للأونكتاد** بدور الأونكتاد الذي أُعيد تأكيد أهميته في الأونكتاد التاسع، كمركز للبحوث والابتكار المفاهيمي وتحليل السياسات التي تسلط الضوء على التغييرات في الاقتصاد العالمي وتيسر صوغ السياسات داخل الدول الأعضاء، وإجراء حوار بنّاء بينها. وتلك الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا إذا أمكن لنتائج بحوث الأونكتاد وللدروس المستفادة من عملياته الميدانية أن تصل إلى شتى المؤسسات والأفراد الذين يؤثرون على السياسات العامة في الدول الأعضاء وعلى تشكيلها وتنفيذها. ومن ثم فإن المنشورات تؤدي دورا لا غنى عنه في الوفاء بمهمة الأونكتاد.

٧٠- وذكر، مشيرا إلى القواعد والمبادئ التوجيهية الناظمة لسياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، أن الأونكتاد سيتاح له في نهاية عام ١٩٩٨ رسم عمليات متعددة الطبقات للتمحيص الدقيق على مستوى الأمانة وكذلك على المستوى الحكومي الدولي في كل من جنيف ونيويورك، وهي عمليات لا نظير لها في منظومة الأمم المتحدة من حيث اتسامها بالشفافية والصرامة. وقد اعترفت بهذا وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها الأخير المقدم إلى الجمعية العامة. وثمة دليل آخر على ملاءمة سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات توفره الدراسة الاستقصائية للمنشورات المقترحة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩: فقد رأت الحكومات التي أجابت على الدراسة الاستقصائية أن الأغلبية العظمى من المنشورات المعتزم إصدارها تفي بالولايات المحددة كما أنها مفيدة.

٧١- وبخلاف استهلال أول تمحيص يجرى على وجه الاطلاق لسياسة المنشورات في الأونكتاد تنفيذا للفقرة ١٠٧(أ) من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" قد يرغب المجلس أيضا في أن يضع طرائق للاضطلاع بهذه الممارسة في المستقبل. ورأى أن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في استطاعتها القيام بدور رئيسي في هذا الخصوص بوصفها الهيئة الحكومية الدولية المكلفة بمهمة دراسة الميزانية البرنامجية التي يشكل برنامج المنشورات جزءا لا يتجزأ منها. وعلاوة على ذلك، ستكون الفرقة العاملة في وضع أفضل من ذي قبل للقيام بهذه الوظيفة، إذ أن الأمين العام للأونكتاد سيتيح قبيل نهاية السنة الأولى من أي فترة سنتين مشروعا أوليا لبرنامج العمل لفترة السنتين التاليتين

وكذلك قائمة بالمنشورات المقترحة. ومن ثم، ستتاح للدول الأطراف نحو ستة أشهر للحصول على رد مدروس على المشروع من خبرائها الوطنيين. وبالإضافة إلى هذه المواد، ستزود الأمانة سنوياً الفرقة العاملة بثلاثة أصناف أخرى من الوثائق هي: النتائج التي خلُصت إليها الاستقصاءات المتعمقة لآراء القراء بشأن مواد مختارة نُشرت أثناء السنة السابقة؛ ونتائج دراسة استقصائية للمنشورات الصادرة؛ وتقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات.

٧٢- وشدد المتحدث بلسان **المجموعة الآسيوية والصين** (تايلند) على الأهمية التي تعلقها مجموعته على مسألة سياسة المنشورات. ولاحظ أنه ينبغي للدول الأطراف بوجه عام أن تدرك أن السياسة العامة المتعلقة بالمنشورات وضعتها الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة وإنه يجب على الأونكتاد كجزء من الأمم المتحدة أن يسترشد بهذه السياسة.

٧٣- وقال إن عملاء الأونكتاد الرئيسيين هم البلدان النامية التي تستفيد استفادة عظيمة من منشوراته. وقد برهنت الدراسة الاستقصائية التي اضطُلع بها في الدول الأعضاء بشأن المنشورات المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على فائدة منشورات الأونكتاد. ولا يوجد لدى الكثير من البلدان النامية المرافق البحثية ولا سبل الوصول إلى المشورة المستقلة المتوفرة في البلدان المتقدمة، ولذلك فإن منشورات الأونكتاد ذات نفع خاص لها. وعلى هذا الضوء، تعتبر آراء البلدان النامية بشأن المنشورات مهمة للغاية.

٧٤- وقد أوضحت الدول الأعضاء من جميع مجموعات البلدان في كل من جنيف ونيويورك باستمرار أنها ليست لديها الرغبة ولا القدرة على التدخل في جزئيات أعمال الأمانة وتسييرها. غير أنها في حاجة إلى التأكد من تنفيذ الولايات على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. والواقع أن الوثائق المتاحة للمجلس تبين أنه يوجد لدى الأونكتاد آليات مناسبة وفعالة لضمان ذلك. فمنذ الأونكتاد التاسع والمنشورات تقل عدداً وتشتد تركيزاً وترتقي من حيث النوعية. ولذلك فإنه مقتنع بوجود توازن متماسك بين حق الدول الأعضاء في تحديد الولايات ووضع الأهداف والحكم على ما إذا كانت قد نفذت، وحق الاستنساب الإداري الذي يتمتع به الأمين العام في تنفيذ رغبات الدول الأطراف. وعلى هذا الضوء فإن مهمة المجلس هي مناقشة "التقرير بشأن الوثائق والمنشورات" كي يتسنى للأمين العام للأونكتاد أن يأخذ بعين الاعتبار في المستقبل آراء الدول الأطراف. ويرى بوجه خاص أن من الضروري النظر في المنشورات الجديدة المتعلقة بالمواضيع الإنمائية التي تتماشى مع البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة.

٧٥- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن مشروع المقرر المقترح سوف يسمح للدول الأعضاء بالمشاركة بنشاط في رصد سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات. وشددت على ضرورة أن تتاح لإدارة الأونكتاد المختصة بالمنشورات معدات أفضل لتكنولوجيا المعلومات وأن يوفر لموظفي الأونكتاد المختصين بالحاسوب عقود عمل طويلة المدة.

٧٦- وشدد ممثل **المملكة المتحدة**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، على الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على سياسة المنشورات. وأعرب عن استيائه من تأخر الدول الأعضاء في إجراء مناقشة رسمية لهذه المسألة، ومن عدم اتاحة أي فرصة لها من قبل للتعليق على الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن الوثائق والمنشورات"، الذي يعد أساساً ممتازاً يرتكز عليه في دراسة السياسة العامة. ورأى أيضا أن الوثيقة المعنونة "تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات" قيّمة ومفيدة للمناقشات المقبلة.

وأعرب عن أمله في ألا تحدث أي تأخيرات أخرى في بحث هذه المسألة، ابتداء من نيسان/أبريل في الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٧٧- وبينما سلم بأن الكثير من منشورات الأونكتاد قيّمتها من حيث تنفيذ الولايات، فقد شدد على ضرورة أن يحركها عامل الطلب. ولهذا السبب تعتبر الانتقائية أمراً هاماً، كما يتعين تحديد الجمهور المستهدف بشكل واضح بالنسبة لكل منشور، وينبغي عدم إصدار أي منشور إلا عندما تكون هناك حاجة له. وقال إنه يود أن يعرف الطريقة التي استخدمت بها اللجنة المعنية بالمنشورات نتائج الدراسة الاستقصائية للدول الأطراف بشأن المنشورات المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بهدف ترشيد برنامج المنشورات، ومن هو الذي يقرر المنشورات التي يجب أن تخضع لفحص دقيق متعمق. وهناك أيضا حاجة إلى وجود آلية لتحديد الأولويات في مجال المنشورات. وينبغي إبلاغ الدول الأعضاء بنتائج أعمال اللجنة المعنية بالمنشورات والفريق المعني باستعراض التقارير الأساسية، وبالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحرير التي وضعت داخل الأمانة. ورحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالتقارير الأساسية لكل منهما في مجال الاقتصاد الكلي.

٧٨- وقال ممثل **أوغندا** إن الأونكتاد موجود أساساً لخدمة البلدان النامية التي تنتفع بمنشورات الأونكتاد في فهم القضايا والحصول على المشورة المتعلقة بالسياسات. ولذلك فإن مصالح البلدان النامية وآراءها بشأن المنشورات لها أهمية بالغة. وقد بينت عمليات تقييم منشورات الأونكتاد التي أجريت حتى الآن أنها مفيدة وجيدة النوعية. وشدد على أهمية المنشورات كي يتسنى معرفة الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد وكي يكون لها أثر. وينبغي للأونكتاد أن يركز اهتمامه على القضايا الحساسة، كما أن المحتوى الفكري يتسم بالأهمية. واتفق مع القول بأنه ينبغي أن تكون المنشورات مدفوعة بعامل الطلب، لكنه رأى أيضاً أن من المفيد أحياناً أن يبحث الأونكتاد بعض القضايا مسبقاً. وأشار إلى ضرورة عدم تدخل الدول الأعضاء في جزيئات الإدارة إلى حد تصل فيه المنشورات إلى تمثيل طريقة تفكير معينة، دون سواها.

٧٩- وأشار ممثل **بنغلاديش** إلى إمكانية أن تبحث منشورات الأونكتاد المواضيع الإنمائية في ميادين رئيسية مثل الاكتشافات الجديدة في مجال الطاقة، بما في ذلك الغاز. وقال إن الدول الأعضاء هي التي ينبغي لها وضع السياسة العامة فيما يتعلق بالمنشورات.

٨٠- وأثنى ممثل **الهند** على الأمانة للتقارير التي أعدتها للدورة. وقال إن التأخير في المناقشة الرسمية حول السياسات في مجال المنشورات يُعزى جزئياً إلى الفاصل الزمني الطويل بين الدورات التنفيذية للمجلس.

٨١- وقال ممثل **النرويج** إنه يتفق مع الكثير من التعليقات التي أبداها ممثل الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن تكون منشورات الأونكتاد ذات صلة، ومدفوعة بعامل الطلب، وذات أولويات محددة، كما ينبغي أن توجه نحو تلبية احتياجات ملموسة وأن توزع على نحو يتسم بفعالية التكلفة. وحث على تجنب الازدواج مع المنشورات التي تصدرها مؤسسات أخرى ورأى أن من الضروري بحث إمكانية دمج أو إلغاء بعض المنشورات.

٨٢- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن الأمانة مستاءة هي الأخرى من تأخير الدول الأعضاء في إجراء مناقشة رسمية حول هذه المسألة. وقد عرضت مسألة سياسة المنشورات على المجلس في ثلاث دورات ولم تناقش حتى الآن مناقشة ذات معنى وذلك برغم الأهمية التي تعلقها دول أعضاء كثيرة عليها.

٨٣- وبخصوص الدراسة الاستقصائية للمنشورات المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ التي قدمت إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية كي تنظر فيها لدى استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن تفسير النتائج ليس أمراً سهلاً. فحتى لو كان أي منشور قد حصل على متوسط تقدير منخفض نسبياً، فإن المتوسط يخفي بوجه عام أوجه تباين شاسع في التقديرات التي تمنحها فرادى الدول الأعضاء. فقد منحت دولة عضو واحدة أعلى تقدير لنشرة نظام التنبيه إلى التكنولوجيا (ATAS) المتقدمة ، التي حصلت على أدنى متوسط تقدير من إجمالي الوثائق البالغ عددها ٨٩ وثيقة التي تم استعراضها، بينما منحتها إحدى عشرة دولة المرتبة الثانية وحصلت على المرتبة الثالثة من جانب سبع دول أعضاء وحصلت على المرتبة الدنيا من جانب أربع دول أعضاء فقط. ولا يمكن وقف إصدار أي منشور عند عدم وجود توجيه واضح.

٨٤- وقال ممثل **سويسرا** إن بلده يعلق أهمية كبيرة على الدول الأعضاء التي تقوم بدور فعال في رصد مختلف المنشورات، ولذلك فإنه يرحب بذلك الجانب من مشروع المقرر.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٨٥- اعتمد المجلس في جلسته العامة ٨٩٢، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ مشروع المقرر المقدم من رئيس المجلس. (للاطلاع على نص المقرر ٤٤٧ (د ت - ١٦)، انظر الفصل الأول). ووافق المجلس كذلك على أن يكرس جزء من المشاورات القادمة لرئيس مجلس التجارة والتنمية لتناول مسألة سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات.

سادسا - خطة التعاون التقني للأونكتاد للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٨٦- كان معروضا على المجلس، كي ينظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"خطة الأونكتاد للتعاون التقني للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/EX(16)/2).

٨٧- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد**، في معرض رده على سؤال طرحه ممثل أوغندا، إنه سيجري مراجعة خطة التعاون التقني حسب الاقتضاء كي تعكس الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد تنفيذاً للنتائج التي خلص إليها الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً.

٨٨- وقالت المتحدثة بلسان **مجموعة الـ ٧٧ والصين** (كوستاريكا) إن مجموعتها تؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة فيما يخص التعاون التقني، لكنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الولاية الأصلية للأونكتاد تتصل بالتحليل. ويجب ألا تنخفض كفاءة أمانة الأونكتاد من جراء تكاثر أنشطة التعاون التقني.

٨٩- وقال ممثل **المملكة المتحدة**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إن الأمر يتطلب المزيد من التخطيط الاستراتيجي والتخطيط العام الأفضل والتنفيذ المحسن فيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد للتعاون التقني. ومن الأمور الحاسمة أيضا أن تؤخذ احتياجات المتلقين في الاعتبار الكامل.

٩٠- ولاحظ ممثل **كولومبيا** أن أنشطة التعاون التقني في أمريكا اللاتينية قد انخفضت وأن أمريكا اللاتينية قد أصبحت في الواقع أدنى منطقة من حيث مستوى النشاط. وحث على توزيع الموارد المتاحة للتعاون التقني على نحو عادل بين المناطق. وأخيراً، شدد على ضرورة ترجمة الوثائق التي تعدّ المجلس إلى جميع اللغات بالكامل.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٩١- أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ٨٩٢، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، بخطة الأونكتاد للتعاون التقني للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ (TD/B/EX(16)/2).

سابعا - مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

ألف - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

٩٢- أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ٨٩٢ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، بعضوية الفرقة العاملة لعام ١٩٩٨، وذلك على النحو التالي: الاتحاد الروسي، أثيوبيا، إندونيسيا، أوروغواي، آيرلندا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بولندا، سلوفاكيا، السويد، الصين، فرنسا، كينيا، المغرب، المكسيك، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

باء - المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة/المنظمة البحرية الدولية المعني بالحجز على السفن - قرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢

٩٣- كان معروضاً على المجلس كي ينظر في هذا البند الفرعي الوثيقة التالية:

"مؤتمر الأمم المتحدة/المنظمة البحرية الدولية الدبلوماسي حول حجز السفن - قرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢: مذكرة من الأمانة" (TD/B/EX(16)/4).

٩٤- قال ممثل **المملكة المتحدة**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي** إن الأونكتاد ينبغي ألا يضطلع بأي دور أساسي فيما يتصل بالمؤتمر الدبلوماسي. وينبغي أن يقتصر دور أمانة الأونكتاد على تقديم الدعم الإداري.

٩٥- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد** إن الجمعية العامة هي التي دعت إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي. وسيقتصر دور الأونكتاد على الأمور المحددة في قرار الجمعية العامة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٩٦- أقر المجلس في جلسته العامة ٨٩٢، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ الترتيبات المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي التي اقترحتها أمانة الأونكتاد في الوثيقة TD/B/EX(16)/4، على النحو التالي:

(أ) أن يتقرر عقد المؤتمر في جنيف لفترة أسبوعين من ١ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٩؛

(ب) أن يقوم الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية باتخاذ الترتيبات اللازمة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢، لعقد المؤتمر وتزويد المؤتمر بجميع الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك مشروع النظام الداخلي للمؤتمر، فضلا عن تأمين كافة التسهيلات اللازمة للمؤتمر؛

(ج) أن ينشيء المؤتمر لجنة رئيسية واحدة للنظر في كامل أعمال المؤتمر الموضوعية؛

(د) أن تكون لغات المؤتمر هي الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

جيم - الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام

٩٧- كان معروضا على المجلس كي ينظر في هذا البند الفرعي، مشروع المقرر TD/B/EX(16)/L.3.

٩٨- قال ممثل **المملكة المتحدة**، متحدثا بلسان **الاتحاد الأوروبي**، إنه إذا كان للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تنظر في مسألة الوفورات فإن من المهم أن توفر الأمانة الوثائق ذات الصلة في أسرع وقت ممكن.

٩٩- وأيد ممثل **اليابان** النقطة التي أبدتها المملكة المتحدة.

١٠٠- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد** إن الوثائق ستكون متاحة قبل دورة الفرقة العاملة بستة أسابيع.

١٠١- وقال ممثل **تركيا** إنه ينبغي الإشارة إلى الفقرة ١٠٣ من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" في مشروع المقرر. وتتعلق الإشارة الوحيدة إلى الوفورات حتى الآن بتخصيص ٧٢ شهر عمل للخدمات الاستشارية الأقاليمية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه الوفورات مماثلة في طبيعتها للوفورات المستهدفة في مشروع المقرر.

١٠٢- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن الفقرة ١٠٣ من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" انعكست في قرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١ الذي أشير إليه في مشروع المقرر. ويمكن أن تتضمن الوثائق المزمع إعدادها للفرقة العاملة مناقشة المعنى المقصود من عبارة "وفورات".

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٠٣- أقر المجلس في جلسته العامة ٨٩٢، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ مشروع المقرر TD/B/EX(16)/L.3، بالصيغة التي عدّلها الرئيس شفهيا. (للاطلاع على نص المقرر ٤٤٨ (د ت-١٦)، انظر الفصل الأول).

١٠٤- وقال المتحدث بلسان **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (فنزويلا) إنه يأمل أن تعمل الفرقة العاملة بطريقة فعالة بهدف التوصية بطرق تكفل تخصيص الوفورات. وسيكون التعاون الذي يتسم بالفعالية والشفافية من جانب الأمانة أمرا ضروريا.

١٠٥- وقال المتحدث بلسان **مجموعة الـ ٧٧ والصين** (كوستاريكا) إن من المهم تكوين فكرة واضحة عن الوفورات الفعلية المتحصلة كي نعرف كيفية استخدامها. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن الأونكتاد أخذ مكان الصدارة في عملية الاصلاح التي أجريت في الأمم المتحدة.

دال - الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد

١٠٦- أقر المجلس في جلسته العامة ٨٩٢، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، الجدول الزمني المنقح لاجتماعات عام ١٩٩٨. (للاطلاع على الجدول الزمني المنقح، انظر الوثيقة TD/B/44/INF.2/Rev.1).

ثامنا - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١٠٧- افتتح السيد غوسي بتريسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية السادسة عشرة للمجلس في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨.

باء - مكتب الدورة التنفيذية السادسة عشرة

١٠٨- نظرا لعدم حدوث تغيير في الأعضاء المنتخبين للمكتب منذ الدورة الرابعة والأربعين، فقد كان تشكيل مكتب المجلس في دورته التنفيذية السادسة عشرة كما يلي:

الرئيس:	السيد غوسي بتريسكي	(جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)
نواب الرئيس:	السيد آني أندرسون	(آيرلندا)
	السيد مايكل راي أريتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد دومهدس بياشو	(موريشيوس)
	السيد ناصر بن جلون - تويمي	(المغرب)
	السيدة إيفلين هرفكينس	(هولندا)
	السيد أنتوني هيل	(جامايكا)
	السيد جيلبرتو سابويا	(البرازيل)
	السيد فاسيلي سيدروف	(الاتحاد الروسي)
	السيد بيجورن سكوموغو	(النرويج)
	السيد بوزورغمهر زياران	(جمهورية إيران الإسلامية)
المقرر:	السيد سيك واناميثي	(تايلند)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٠٩- أقر المجلس في جلسته ٨٩١ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية السادسة عشرة (TD/B/EX(16)/1) بالصيغة التي عدّله بها الرئيس. (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

دال - تسمية الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لأغراض المادتين ٧٦ و٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

١١٠- أحاط المجلس علما بأن منظمتين حكوميتين دوليتين تتمتعان بمركز لدى الأونكتاد قد غيرا تسميتهما: فقد غير المؤتمر الدولي للدول الافريقية المعني بمراقبة التأمين اسمه ليصبح مؤتمر الدول الافريقية لأسواق التأمين (Conférence interafricaine des marchés d'assurance)؛ وغير الصندوق الاحتياطي الآندي اسمه ليصبح الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية.

١١١- ووافق المجلس على طلبين مقدمين من منظمتين غير حكوميتين وقرر تصنيفهما على النحو التالي:

الفئة الخاصة: المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (TD/B/EX(16)/R.1) للمشاركة في أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية؛

الفئة العامة: الشبكة الدولية للمجموعة الجنوبية (TD/B/EX/(16)/R.2).

١١٢- وأحاط المجلس علما أيضا بحذف اسم بورصة البلطيق المحدودة من القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس.

هاء - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السادسة عشرة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١١٣- خوّل المجلس المقرر استكمال تقريره عن أعمال دورته التنفيذية السادسة عشرة تحت اشراف الرئيس. وطلب المجلس من الأمانة أن تقوم في أقرب وقت ممكن بتعميم تقرير ملخص عن وقائع أعمال الدورة. وسيشكل هذا التقرير الملخص تقرير المجلس إلى الجمعية العامة.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة عشرة للمجلس

١- إقرار جدول الأعمال

٢- متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة التجارة العالمية بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً (٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

٣- تنظيم عملية استعراض منتصف المدة وفقاً لإعلان ميدراند وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢

٤- سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، وفقاً لمقرر الدورة التنفيذية الخامسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية

٥- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٦- خطة التعاون التقني للأونكتاد للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠

٧- مسائل أخرى:

(أ) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٨

(ب) المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة/المنظمة البحرية الدولية المعني بالحجز على السفن - قرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢

(ج) الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام

(د) الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد

٨- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السادسة عشرة.

المرفق الثاني

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس، ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
أثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
إسرائيل
إكوادور
ألمانيا
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بوتان
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
السنغال
السودان

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(16)/INF.1.

السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فيتت نام
كرواتيا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
لكسمبرغ
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
منغوليا
موريشيوس
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

٢- وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

إريتريا
رواندا
الكرسي الرسولي

٣- وكان مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلا في الدورة.

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وكانت منظمة التجارة العالمية ممثلة أيضا في الدورة.

٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
وكالة التعاون الثقافي والتقني
منظمة العمل العربية
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الجماعة الأوروبية
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة المؤتمر الإسلامي

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الرابطة الدولية للغرف التجارية الصغيرة
شبكة العالم الثالث
الاتحاد العالمي للعمل
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
المنظمة الدولية للرؤية العالمية

- - - - -